

برنامج حماية راتب (PPP) شريطة الطوارئ 19 COVID الإغاثة إلى الملايين من الشركات الصغيرة وعمالها

أسطورة مقابل. حقيقة

الأسطورة رقم 1: يتم إنشاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الهدر والاحتيال وسوء المعاملة.

حقيقة: دعمت الغالبية العظمى من أموال الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشركات الأمريكية الصغيرة وموظفيها المجتهدين في حاجة ماسة إلى الإغاثة الاقتصادية. لضمان اتباع جميع قواعد البرنامج ، تخضع جميع القروض لمراجعة آلية ، وستخضع جميع القروض البالغة 2 مليون دولار أو أكثر لمراجعة يدوية. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تحديد أي قرض للمراجعة اليدوية. تمتلك SBA عملية قوية لضمان استخدام أموال الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو المنشود. تلتزم SBA باستئصال النشاط الاحتيالي ؛ أي منتهك لهذا البرنامج المهم سيتم محاسبته بشكل مناسب. لا يعني المقترض المدرج في بيان البيانات أن SBA قد أصدرت إعلانًا مؤكدًا بأن المقترض مؤهل أو أنه سيحصل على إعفاء من القرض. SBA لديها عملية للمراجعة وهذا مستمر.

الأسطورة رقم 2: دعم PPP فقط الشركات الكبيرة ، وليس الشركات الصغيرة.

حقيقة: تم نشر PPP للمساعدة في الحفاظ على الشركات الصغيرة واقفة على قدميها والموظفين على كشوف المرتبات من خلال جائحة فيروس كورونا. من بين تلك الشركات التي حصلت على قروض الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، 75 في المائة لديها تسعة موظفين أو أقل. بالإضافة إلى ذلك ، 87٪ من إجمالي القروض ، أو تسعة من كل عشرة ، كانت 150 ألف دولار أو أقل. لا يوجد مقاول مستقل مؤهل أو مالك وحيد أو شركة صغيرة تقدمت بطلب للحصول على قرض الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمت الموافقة عليها قبل إغلاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص - سواء كانت توظف مئات العمال أو فردًا واحدًا - لم يُمنع من تلقي واحد بسبب نقص التمويل. تم إغلاق PPP في أغسطس مع أكثر من 130 مليار دولار من التمويل المتاح الذي لم تتم المطالبة به.

الأسطورة رقم 3: PPP لا يدعم العمال.

حقيقة: تم تصميم كل جانب من جوانب PPP لإبقاء الأمريكيين موظفين. لقد نجح حزب الشعب الباكستاني. حتى الآن ، دعمت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من 51 مليون وظيفة أمريكية ، وتمثل أكثر من 80٪ من رواتب الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة. من خلال طلب 60٪ على الأقل من أموال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتغطية تكاليف الرواتب ، ضمنت الإدارة حماية رواتب الأمريكيين. ساهم تعادل القوة الشرائية بشكل مباشر في الانتعاش الاقتصادي التاريخي الذي نشهده حاليًا ، مما أبقى البطالة أقل بكثير مما كان متوقعًا في ذروة الوباء. بالإضافة إلى ذلك ، يبلغ معدل البطالة حاليًا 6.7٪ ، وهو معدل لا يتوقع أن يحققه العديد من الخبراء الخارجيين حتى الربع الرابع من عام 2021.

الخرافة الرابعة: لم تصل أموال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تاريخيًا إلى المجتمعات المحرومة.

حقيقة: منذ سن قانون CARES ، عملت SBA ووزارة الخزانة عن كثب مع الكونجرس والمقترضين والمقرضين من جميع الأحجام - بما في ذلك البنوك الإقليمية والمجتمعية والمؤسسات المالية لتنمية المجتمع (CDFIs) ومؤسسات إيداع الأقليات (MDIs) - للتأكد من أوسع نطاق يمكن لشريحة محتملة من الشركات الصغيرة الوصول إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص. لضمان بدء تدفق الأموال بأسرع ما يمكن إلى جميع الشركات الصغيرة ، لا سيما تلك الموجودة في المجتمعات المحرومة من الخدمات ، عملت SBA ووزارة الخزانة بشكل وثيق مع المقرضين الذين كانوا في وضع يمكنهم من الوصول إلى المقترضين الذين كانت لديهم علاقات مصرفية

تقليدية أقل رسوخًا. من خلال إجراءاتنا ، قمنا بزيادة عدد المقرضين المشاركين من 1700 شارك في الإقراض SBA 7 (a) في 2019 إلى ما يقرب من 5500 مقرض مشارك في PPP.

نفذت SBA ووزارة الخزانة حملة توعية قوية لضمان مشاركة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل CDFIs و MDIs والأقليات أو النساء أو المخضرمين أو المقرضين المملوكين للجيش نظرًا لقدرتهم التي لا مثيل لها للوصول إلى المجتمعات المحرومة. تُظهر البيانات أن حملة التوعية الخاصة بإدارة الأعمال الصغيرة والخزانة نجحت.

اعتبارًا من 8 أغسطس 2020 ، عندما أغلق برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمام طلبات القروض الجديدة ، شارك 432 جهازًا من أجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات ومؤسسة تمويل التنمية المتكاملة من جميع أنحاء البلاد ، حيث قدم أكثر من 221000 قرض لأكثر من 16.4 مليار دولار. قدم PPP قروضًا بقيمة 133 مليار دولار للشركات في مناطق الأعمال غير المستغلة تاريخيًا ، وهو ما يمثل أكثر من 25 في المائة من إجمالي تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك ، تشير مراجعة مساحات التعداد إلى أن 28 بالمائة من سكان الولايات المتحدة يعيشون في مناطق تعداد منخفضة ومتوسطة الدخل ، وعند المقارنة مع توزيع قروض الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، والتي تقع في بما يتماشي مع تمثيلهم في السكان.

